

تطور السياسات لتحسين القدرة التنافسية للصناعة
و إرساء منظومة للتجديد
المؤتمر العربي للإبداع والإبتكار والتنافسية
القاهرة 24-25/05/2016

رشيد الصغير
وكالة النهوض بالصناعة والتجديد
تونس

التخطيط المركزي وتركيز الصناعة

- تركيز الدولة الحديثة خلال الستينيات وبداية بذل مجهودات للتصنيع
- إعتماد المخططات التنموية المركزية و إيلاء القطاع العمومي دورا محوريا
- تركيز أقطاب صناعية في الفولاذ والنسيج وتكرير النفط وتحويل الفسفاط وصناعة الورق
- إعتماد سياسة إقتصادية تتسم بالإشتراكية
- رفض هذه السياسة من طرف القوى النافذة ومقاومة الأهالي ضد التخلي عن ملكية أراضيهم

الإنفتاح الإقتصادي

-التوجه نحو إقحام الخواص وتشجيعهم على الإستثمار في الصناعات التحويلية
-سن قانون افريل 1972 لتشجيع المستثمرين الأجانب والمحليين للإستثمار في المشاريع
الموجهة كلياً للتصدير

-دعم القدرة التنافسية لهذه المؤسسات عبر:

- * طرح كل المداخل المتأتية من التصدير من أساس الضريبة على الشركات
- * الإستيراد بحرية ودون دفع أي معاليم قمرقية على المعدات والمواد الأولية اللازمة للإنتاج
- * تكفل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي بعنوان أجور الأعوان التونسيين

إحداث هياكل لتطبيق سياسة الدولة في مجال تشجيع الإستثمار مثل:

-وكالة النهوض بالإستثمارات للنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة وتطبيق هذه السياسة في مجال إسناد الإمتيازات والمساندة والمتابعة والشراكة والإحصائيات

-الوكالة العقارية الصناعية في مجال تهيئة المناطق الصناعية

-مركز النهوض بالصادرات لتشجيع التصدير

-إحداث صندوق التطوير واللامركزية الصناعية وذلك:

*لتشجيع جيل جديد من الباعثين الذين لديهم مؤهلات ولا يملكون قدرا كافيا من المنقولات

لتمويل مشاريعهم والإنتصاب للحساب الخاص

*تشجيع المستثمرين للإنتصاب بالمناطق الداخلية

تطور القطاع الصناعي خلال السبعينيات

-تطور الصناعات التحويلية بمعدل 11,7٪ سنويا خلال 1970-1980

-نمو الاقتصاد بنسبة 7,4 ٪ سنويا وتضاعف مبلغ الصادرات من 95م د سنة 70 إلى 900م د سنة 1980

-تزايد أهمية الصناعة، إذ أصبحت تمثل 11,9 ٪ من الناتج الداخلي الخام سنة 1980 عوضا عن 8,4 ٪ سنة 1970

رغم تسجيل هذه النتائج الإيجابية، إلا أن النسيج الصناعي بقي متكونا من مؤسسات صغرى ومتوسطة لا تتوفر على رأس مال كاف يمكنها من مواجهة الصعوبات و تتعاطى أنشطة ذات قيمة مضافة ضعيفة وتعتمد على عناصر كلفة متدنية خاصة فيما يخص الأجور

تدهور الاقتصاد خلال بداية الثمانينات

- إنهيار أسعار البترول وتداول البرميل بأقل من 10 دولار عوضا عن توقعات ب 26 دولار عند إعداد ميزانية الدولة
- انعكاس الوضع العالمي سلبا على السياحة والإقتصاد
- تسجيل سنوات جفاف وضعف المحصول الفلاحي وتأثر الصناعات الغذائية
- تفاقم الوضع الاجتماعي المظطرب
- تطور المديونية إلى 46 ٪ من ناتج الدخل الخام ونسبة التضخم إلى 10 ٪ بالمائة سنة 1984 وعجز ميزان الدفعات ب 11 ٪ .

برامج الإصلاحات الهيكلية

- إعادة الهيكلة الاقتصادية والإعتماد على إقتصاد السوق والتخلي على القطاعات التنافسية
- إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وخصوصتها ومراجعة السياسة الجبائية وتحرير ثمن السلع عند الإنتاج والتوزيع
- تحرير عمليات الإستثمار بإعتماد مبدأ التصريح عوضا عن الموافقة المبدئية
- تركيز شبابيك موحدة صلب مقرات وكالة النهوض بالصناعة والتجديد تضم كل المتدخلين في عملية التكوين القانوني للشركات **وتقليص آجال التكوين من شهر إلى يوم واحد**
- إصدار مجلة موحدة لتشجيع الإستثمارات تشمل جل القطاعات وتتضمن إمتيازات جبائية ومالية هامة لدفع الإستثمار
- توقيع إتفاقيات شراكة مع الإتحاد الأوروبي سنة 1995 وإنطلاق برنامج التأهيل الصناعي لتحسين القدرة التنافسية للقطاعات الصناعية

-إطلاق برنامج الجودة داخل المؤسسات الصناعية

-إحداث محاضن للمؤسسات لمواكبة ومساعدة الباعثين خلال مراحل إنجاز مشاريعهم

-إحداث مؤسسات مالية موجهة لتمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة وصندوق لضمان القروض لرفع نسق إحداث المؤسسات ولمساعدة الباعثين الشبان على إحداث المشاريع الخاصة بهم

-إحداث صناديق لتشجيع المؤسسات على التصدير ودراسة الأسواق الخارجية والمساهمة في المعارض

أهم برامج تحسين القدرة التنافسية

-برنامج التأهيل الصناعي:مكن هذا البرنامج المؤسسات من تحديث وسائل الإنتاج وتطوير طريقة التسيير وإقتناء والتحكم في البرمجيات المعدة للتصميم والتصنيع..ونظر هذا البرنامج في 5370ملف وأسند إمتيازات مالية تقدر ب1234مليون دينار

-برنامج التحديث الصناعي:يساعد المؤسسات الصناعية على التوفيق بين المعايير التونسية والأوروبية فيما يخص الجودة والإبتكار والملكية الصناعية وقد مس 1300مؤسسة

-برنامج دعم القدرة التنافسية للمؤسسات وتسهيل النفاذ إلى السوق:يهدف إلى مساندة المؤسسات في تحسين مردودية الانتاج والرفع من القيمة المضافة والتحكم في كلفة الإنتاج والطاقة ووضع الطرق الحديثة للتسويق.وقد تم القيام ب 740 عملية تدخل في هذا الإطار.

تأثير هذه البرامج على تطور الصناعة

التسمية	1987	1995	2009
الصادرات	1,3	4,5م د	18,7م د
الإستثمارات الصناعية	0,28	0,5م د	1,4م د
عدد المؤسسات الصناعية	1085	2000	5747
مواطن الشغل	140000	236000	488000
عدد المؤسسات ذات المشاركة الأجنبية	487	1420	2324
نسبتها في التصدير		12	25
عددالمؤسسات المتحصلة على المواصفات	3	6	1300

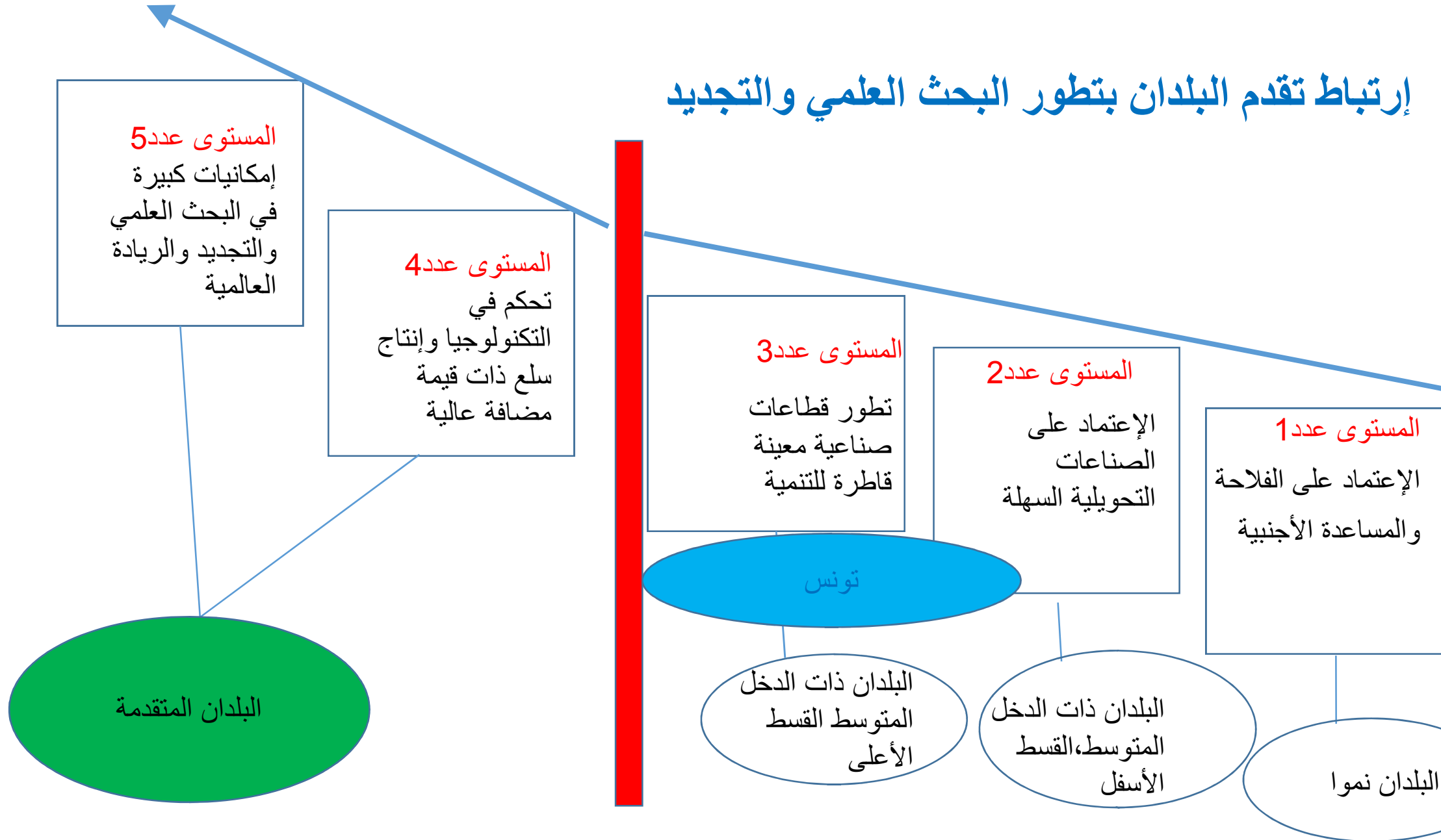
بعض خصائص الاقتصاد والنسيج الصناعي

-يعتبر الاقتصاد التونسي إقتصاد متنوع يعتمد على كل القطاعات،الفلاحة والصناعة والخدمات

-شهد تطورا هاما خلال السبعينيات والتسعينيات حتى سنة 2010
-إقتصاد متفتح ومندمج في محيطه

-يمر بفترة إنتقالية صعبة تتسم بضعف النمو وتطور المديونية وتراجع للقدرة التنافسية
-لم يستطع تجاوز فخ إقتصاديات البلدان ذات الدخل المتوسط
-تعتبر الصناعة المصدر الرئيسي للصادرات حيث تمثل أكثر من 88 ٪ من قيمة الصادرات
-أغلب النسيج الصناعي يتكون من مؤسسات صغيرة ومتوسطة ذات صبغة عائلية
-بإستثناء بعض الأنشطة والقطاعات،فإن القيمة المضافة والمحتوى التكنولوجي للأنشطة الصناعية ضعيف

إرتباط تقدم البلدان بتطور البحث العلمي والتجديد



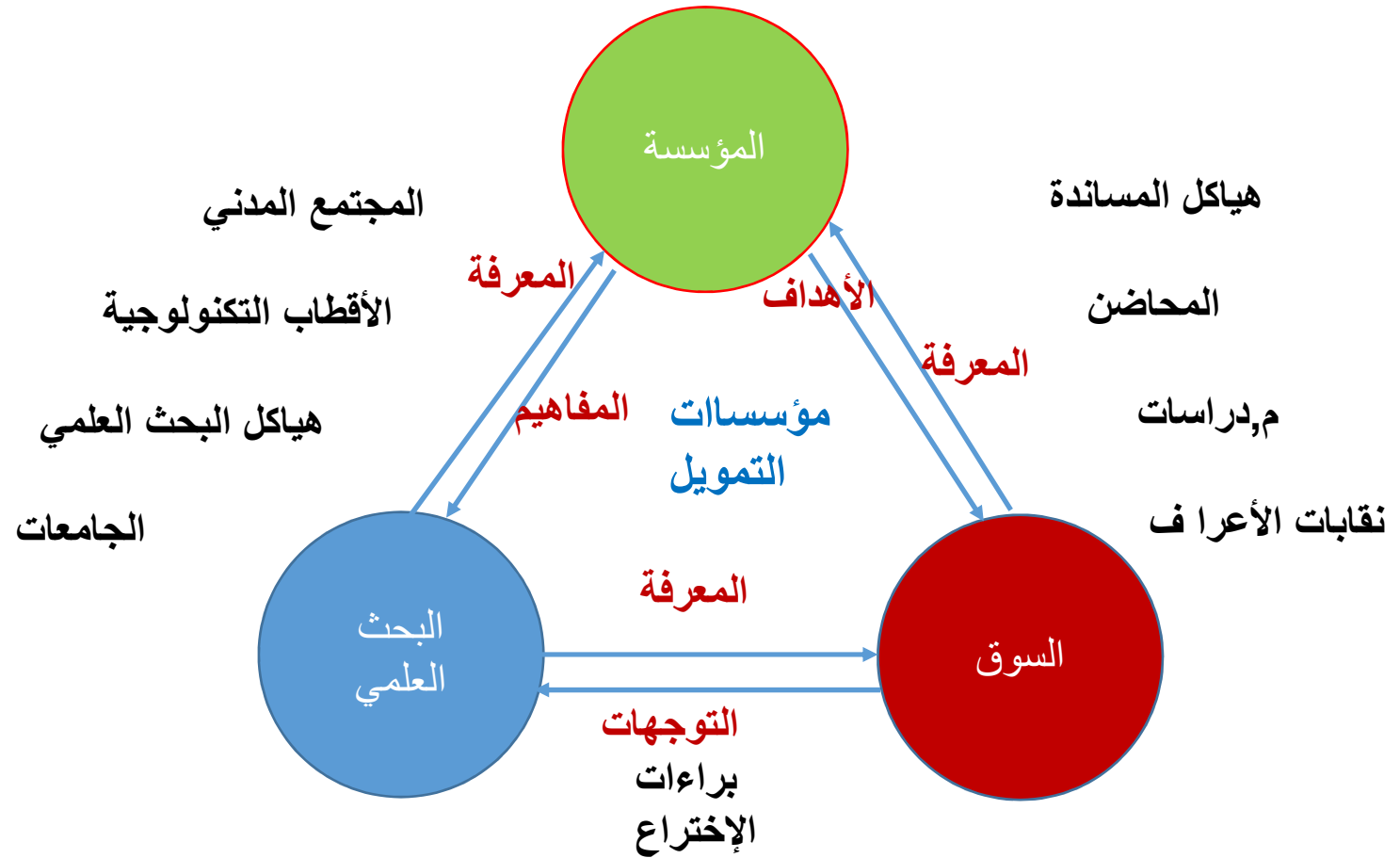
الترتيب حسب بعض المؤشرات

المؤشر	الترتيب	عدد البلدان
مؤشر سهولة إنجاز الأعمال	74	189
مؤشر القدرة التنافسية	92	140
مؤشر إقتصاد المعرفة	43	116
مؤشر العام للتجديد	76	141

بعض الإحصائيات المتعلقة بالتعليم العالي و البحث العلمي في تونس

التسمية	سنة 2013/2014
عدد الطلبة	331000
عدد وحدات و مخابر البحث	542
عدد الطلبة،مرحلة الماجستير والدكتوراه	8654
عدد الأساتذة الجامعيين	22830
عدد الباحثين	6053
عدد المقالات العلمية المنشورة	5521
نسبة ميزانية البحث العلمي من ن.د.خ	0,68%

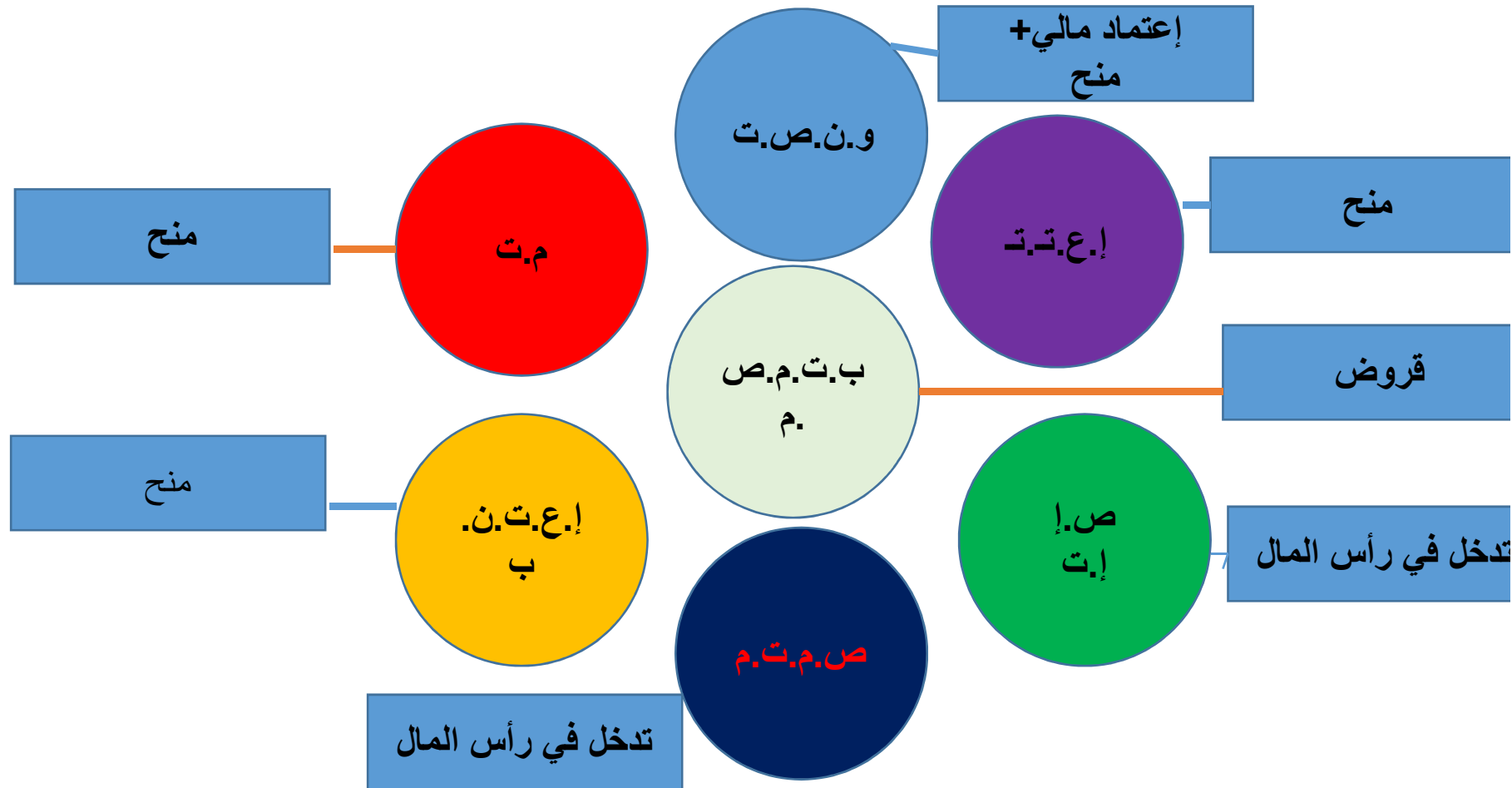
إرساء منظومة جديدة للتجديد



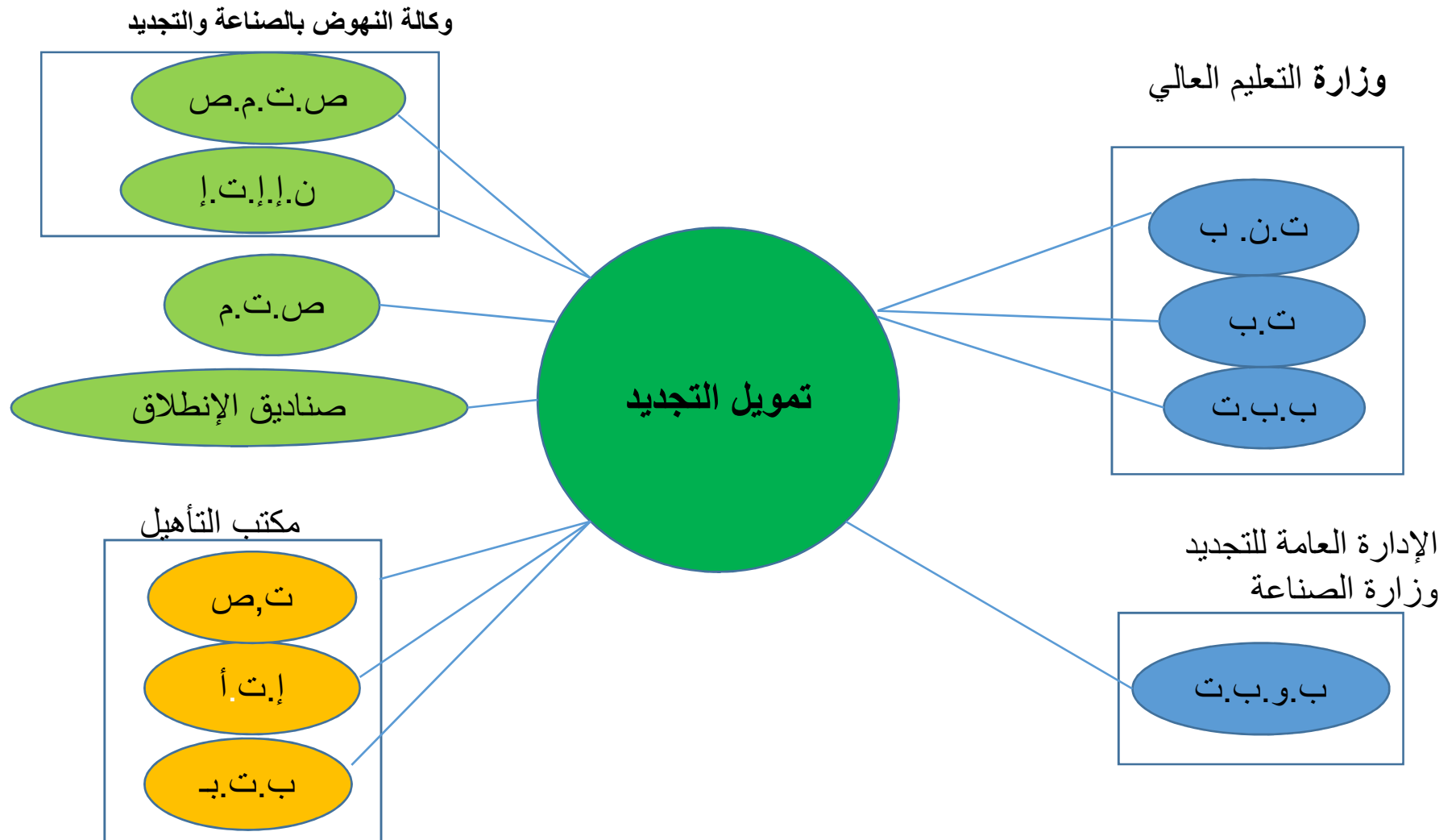
منظومة البحث والتجديد

- ترك التمشي الذي يعتمد على الأقطاب التكنولوجية كمركز لمنظومة التجديد محاطة بهياكل البحث والمساندة لتأثيره المحدود على إيجاد وبعث مشاريع جديدة.
- التوجه كسائر البلدان المتقدمة نحو منظومة مبنية على المشاريع الجديدة
- الإعتماد على مؤسسات وجهات مختصة في التجديد
- إحاطة المنظومة بقوانين وإجراءات تحفيزية وأكثر تنظيما
- الإنفتاح على الشركات والمجتمع المدني والنقابات ومكاتب الدراسات...
- توفير آليات عديدة للتمويل تغطي أغلب المراحل التي يمر بها المشروع من الإنطلاق إلى الإنجاز
- توفير مهارات متكونة ومعترف بها في مجال التجديد

هياكل العمومية لتمويل التجديد



آليات تمويل التجديد بتونس



خاصيات ونوعية هذه الآليات

تتوزع آليات تمويل البحث والتجديد على:

آليات دعم فردية تتكون من:

- برنامج التأهيل والاستثمارات التكنولوجية ذات الأولوية وهي موجهة إلى المؤسسات القائمة الذات لتحسين القدرة التنافسية وتحديث آلات الإنتاج وإقتناء معدات تكنولوجية متطورة

- صندوق التطوير واللامركزية الصناعية ونظام تشجيع الابتكار والإبداع في ميدان تكنولوجيات الإتصال تتدخل في تكوين رأس مال المشروع وفي شكل منح

آليات دعم البحوث التشاركية تتكون من:

- برنامج تثمين نتائج البحث والبرنامج الوطني للبحث والتجديد ومنحة الإستثمار بعنوان البحث والتطوير

هي موجهة لدعم البحث العلمي والتجديد وللتقريب بين المؤسسات الصناعية ومراكز البحث
لمراكز الفنية

بات دعم تكوين رأس المال تتكون :

الى جانب الصناديق المذكورة سابقا من شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية وشركات
توظيف وصناديق الإنطلاق وهي موجهة أساسا لدعم تكوين رأس مال المشروع

نتائج آليات تمويل التجديد

الآلية	الإستثمارات المصادق عليها	المساهمة أو المنحة
صندوق التطوير واللامركزية الصناعية 2000-2015	1092 م د	167 م د
نظام التشجيع على الابتكار والإبداع في مجال تكنولوجيات الإتصال إلى حدود أواخر 2015	2،5 م د	0،5 م د
صناديق الإنطلاق	50 م د	23 م د
تشجيع الإستثمارات التكنولوجية ذات الأولوية إلى حدود جانفي 2015	417 م د	176 م د
برنامج التأهيل 1995-جانفي 2015	9321 م د	1234 م د
منحة الإستثمار بعنوان البحث والتطوير إلى حدود جانفي 2015	13 م د	4 م د
البرنامج الوطني للبحث والتجديد 2011-2014	8 م د	4 م د

الوضعية الحالية للنسيج الصناعي

السنة 2016

القطاع / عدد المؤسسات*	مصدرة كليا	غير مصدرة كليا	المجموع	%
قطاع الصناعات الغذائية	205	867	1072	19
قطاع مواد البناء والخزف والبللور	19	436	455	8,1
قطاع الصناعات الميكانيكية والمعدنية	193	471	664	11,8
قطاع الصاعات الكهربائية والإلكترونية	243	123	366	6,5
قطاع الصناعات الكيماوية	140	441	581	10,3
قطاع النسيج والملابس	1453	286	1739	30,8
قطاع الخشب والفلين والأثاث	27	182	209	3,7
قطاع الجلود والأحذية	186	64	250	4,4
الصناعات المختلفة	77	226	303	5,4
المجموع	2543	3096	5639	100

*المؤسسات التي تشغل أكثر من 10 أشخاص

تحديات البحث العلمي والتجديد

-تأثر البحث العلمي بالوضع الإنتقالي الذي تمر به البلاد ونقص في الإعتمادات المخصصة له التي تمثل 0,68% من ناتج الدخل الخام بخلاف بعض البلدان التي تعطي أهمية للبحث العلمي وتخصص له أكثر من 3%.

-عدم إيلاء البحث العلمي الأهمية القصوى وإعتباره قطاعا إستراتيجيا مثل البلدان التي زادت بفضلها نهوضا بإقتصادها

-نقص في المنظومة التشريعية الداعمة لمختلف المتدخلين والمنظمة للقطاع

-رغم كل المجهودات المبذولة من طرف الدولة تظل البنية التحتية ومنها التجهيزات العلمية الثقيلة دون المأمول

-غياب التكامل والتنسيق بين الباحث والمؤسسة نظرا لأن الباحث لا يبادر بالتعريف ببحوثه والمؤسسة غالبا لا تتوجه إلى مراكز البحوث لإيجاد حلولاً لمشاكلها

-عدم وجود جامعات في المراتب المتقدمة عالميا مما يؤثر على مستوى التعليم وعلى مستوى البحوث

-أغلب المؤسسات صغيرة ومتوسطة ذات طابع عائلي ومن الصعب إقناعها بتبني لتمشي يعتمد على التجديد

-ضعف نسبة التأطير داخل المؤسسات وعدم التحكم ومجاراتة التحويلات التكنولوجية

-الإعتماد كليا على الدولة لتمويل البحث العلمي وبرامج التجديد وغياب وعدم مجازفة القطاع الخاص

-تعدد آليات تمويل البحث والتجديد وتفرقها بين مؤسسات الدولة دون وجود تنسيق بينهم لإعطاء وضوح في الرؤيا

-صعوبة إقناع المؤسسات المالية بتمويل المشاريع المجددة لغياب تقاليد في هذا الميدان

-طول الإجراءات للحصول على الإمتيازات المتعلقة بتشجيع البحث والتجديد

وصيات لتطوير منظومة البحث والتجديد

- إعتبار البحث والتجديد أهم قطاع إستراتيجي للنهوض بالإقتصاد وتقليص الفجوة مع البلدان المتقدمة والترفع في المخصصات المالية له
- إحداث هيئة عليا للبحث والتجديد تشرف على تحديد الأولويات وضبط الإستراتيجيات والتمويل والتنسيق بين مختلف المتدخلين
- إجراء مراجعة لسياسة التعليم لرفع مستوى خريجي التعليم العالي مع ربط التخصصات بواقع سوق الشغل
- تحسين قدرات البحث وإعادة النظر في فاعلية مراكز البحث و في النظام الأساسي لهذه المراكز وللباحثين في إتجاه أكثر مرونة للتسيير وتحفيزهم مع ضبطهم بعقود أهداف
- إسناد إمتيازات للمؤسسات الصغرى والمتوسطة لإنتداب إطارات تمكنها من مسايرة التطورات التكنولوجية وتركيز خلايا للتجديد إلى جانب حث القطاع الخاص عبر الحوافز الجبائية على الإقبال على تمويل البحث العلمي والتجديد

دعم الشراكة بين القطاع العام والخاص، بين البحث والإنتاج، وذلك لربط البحوث منذ البداية
باحتياجات المؤسسات أو التدخل للمساعدة على تفعيل نتائج البحث
وحدات هياكل ربط بين البحث والصناعة للمساعدة على إستغلال البحوث التطبيقية وتحويلها
إلى مشاريع جديدة
إستغلال آلية التعاون الدولي لتمويل البحث و دعم الشراكة الثنائية أو المتعددة في ميدان البحث
علمي
تشجيع ومساعدة الباعثين الشبان على تثمين نتائج بحوثهم

أهداف المخطط التنموي 2016-2020

إلى جانب ترجمة توصيات تطوير البحث العلمي والتجديد إلى برامج ملموسة والإستفادة من إتفاقيات الشراكة في ميدان البحث العلمي والتجديد مع أوروبا في أفق 2020 وتطوير التشريعات والبنى التحتية يهدف هذا المخطط من الناحية الكمية إلى:

- مضاعفة حجم الإستثمارات في الصناعة من 1,5 مليار دينار سنة 2015 إلى 3 مليار دينار سنة 2020

- الترفيع من عدد المشاريع المنجزة عن طريق آليات دعم البحوث التشاركية من 26 سنة 2015 إلى 120 سنة 2020

- الترفيع في قيمة الصادرات الصناعية من 25 مليار دينار سنة 2015 إلى 36 مليار سنة 2020

- بلوغ نسبة الصادرات في الأنشطة المجددة ذات محتوى تكنولوجي 50% سنة 2020

شكرا

